المصادر الثقافية والاجتماعية للفساد في أفريقيا جنوب الصحراء.

أ/ مصطفى خواص- أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر

مقدمة:

كل ظاهرة اجتماعية تتغذى في الأساس من البيئة التي تعيش فيها، وفي حالة لم تجد ثقافة مساندة لها تندثر ويلفظها المجتمع، مهما كان حجم القوى التي تقف وراءها، لهذا يرى بعض المفكرين أن الفساد يجد له بيئة ثقافية واجتماعية مساندة وقوية في أفريقيا جنوب الصحراء، ولذلك تحول إلى ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار وعصية على استراتيجيات المحاربة. يساند تلك الثقافة عناصر أساسية وأخرى ثانوية، مثل فكرة الخضوع والروابط العائلية القوية التي تجد جذورها في الثقافة الأفريقية، والتي تستند إلى توقير الكبير وشيخ الجماعة؛ وعادة تقديم الهدايا، مما يعقد مهمة التفريق بين الهدية والرشوة، ويسمح باستعمال الهدية بنية الرشوة، أو يسهل عملية الانتقال من الهدية إلى الرشوة. إلى جانب القيم الثقافية المساعدة على انتشار الفساد يعتبر التعدد الاثني والصراع الاجتماعي المتأصل في المجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء، من العوامل الأساسية المساهمة في ظهور الفساد واستفحاله في الشأن العام، حيث يضعف الولاء للدولة، ويُدفع الأفراد إلى التفكير في مصلحة الكيانات الطائفية، التي ينتمون إليها، بدل التفكير في المصلحة الوطنية.

1. القيم الثقافية السائدة والفساد:

ليس هناك شيء طبيعي محض حتى الوظائف البشرية البيولوجية مثل النوم والجوع والرغبة الجنسية تخضع للثقافة، إذ المجتمعات المختلفة تستجيب بطرق مختلفة لنفس الحاجات، لذلك إذا كانت الثقافة توجه الإنسان في هذه الميادين البيولوجية فهي أحرى بأن توجهه في الميادين الأخرى، إن عبارة "كُن طبيعي" في الحقيقة يقصد بها "اِمتثل لنموذج الثقافة الذي نُقل إليك".[1] يعرف عالم الأنثروبولوجيا البريطاني "إدوارد برنات تايلور–Edward Burnett Tylor،" الثقافة على أنها "الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل المقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع".[2]

ويرى مالك بن نبي أن تنظيم المجتمع وحياته وحركته، بل فوضاه وخموده وركوده، كل هذه الأمور ذات علاقة وظيفية بنظام الأفكار – الثقافة -المنتشرة في ذلك المجتمع، فإذا ما تغير هذا النظام بطريقة أو

[1] -دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: منير السعيداني، مراجعة: الطاهر لبيب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مارس 2007)، ص ص. 10-11.

[2] -المرجع نفسه، ص ص. 30-31.

بأخرى فإن جميع الخصائص الاجتماعية الأخرى تتعدل في الاتجاه نفسه. إن القيم الثقافية السائدة لها أهمية جلية في حياة المجتمع، فهي إما أن تؤثر بوصفها عوامل دافعة لتطوير الحياة الاجتماعية، أو تؤثر بوصفها عوامل كابحة، تجعل النمو الاجتماعي صعبا أو مستحيلا.[1]

يمس الفساد الدول المختلفة المركبة والموحدة، والثقافات المختلفة والنظم الاقتصادية المختلفة، لكن لا يمسها بشكل متساو، لذلك هناك من يربط بين درجة تفشي الفساد وثقافة المجتمع، وذلك بالاستناد إلى مجموعة المحددات المختلفة، يرى "دانييل تريزمان–Daniel Treisman،" في دراسة مقارنة أن النسبة المئوية من البروتستانت ومن التاريخ الاستعماري البريطاني يعتبران عاملين مرتبطين بانخفاض الفساد القومي، يعتقد هذا الباحث أن الاستعمار البريطاني خلف تأثيرا باقيا وممتدا على الإجراءات دون السلطة، الإجراءات تعتبر عند البريطانيين مثل الشعائر المقدسة يجب الالتزام بها.[2]

هناك مقاربتان أو نظريتان تربط أو تفسر العلاقة بين الأفكار السائدة في مجتمع ما، أو منظومة القيم المسيطرة في المجتمع، وحجم انتشار ظاهرة الفساد:

- **الاتجاه الأول ويسمى "مخطط الوسائل/الغايات"** الذي صاغه "روبرت ك. ميرتون– Robert K. Mitron،" في كتابه "النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية"، يفيد هذا الاتجاه بأن الفساد سلوك نابع عن الضغوط الاجتماعية، كل النظم الاجتماعية حسب ميرتون تحدد أهدافا ثقافية، وتحدد لها وسائل معينة لبلوغها، وهناك مجموعة من البشر يسعون لتحقيق تلك الأهداف بالوسائل المحددة من المجتمع، لكن هناك مجموعة أخرى من البشر تتعرض لضغط من طرف النظام الاجتماعي بسبب استحالة تحقيق تلك الأهداف بالوسائل المجتمعية المتاحة، إما بسبب السلالة أو العرق أو قلة المهارات أو نقص رأس المال. لذلك تلجأ تلك المجموعة إلى تحقيق غاياتها بوسائل ابتكارية أو جنائية غير متفق عليها. الثقافات التي تؤكد على النجاح الاقتصادي كقيمة عليا من جهة، وتقيد فرص الوصول إلى هذا الهدف تكون معرضة لمستويات عليا من الفساد.[3] حافز الوصول إلى النجاح الاقتصادي وامتلاك الحاجات الضرورية في أفريقيا جنوب الصحراء قوي جدا، وهذا يفسره حالة الفقر التي يعاني منه غالبية الأفراد، وفي نفس الوقت فإن فرص الوصول إلى هذه الغاية منخفضة جدا، بسبب أن وسائل تحقيق الغايات المنشودة غير متاحة للجميع، حيث الحرية الاقتصادية مقيدة،

---

[1] -مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة**، ترجمة عبد الصبور شاهين (دمشق: دار الفكر ط. الرابعة، 2000) ص ص. 13-14.

[2] -Daniel Treisman، "The Causes of Corruption: A Cross-National Study،" **Journal of Public Economics, No. 76, Year 2000, pp. 399-457.**

[3] -سيمور مارتن ليبسيت وجابريل سلمان لينز، "الفساد والثقافة والأسواق،" في لورانس هاريزون وصامويل هانتجتون (محررين)، **الثقافات وقيم التقدم**، ترجمة شوقي جلال (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط. 2، 2009)، ص. 224.

بطريقة أو بأخرى في كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، الأمر الذي يجعل منها مجتمعات تعرف مستويات عليا من الفساد.

- **الاتجاه الثاني هو قوة القيم الأسرية أو "النزعة العائلية اللاأخلاقية"**، صاغ هذا الاتجاه عالم السياسة "إدوارد بانفيلد– Edward Banfield،" مستندا في ذلك إلى نظرية أفلاطون، التي تقول إن الروابط الأسرية تدفع الأفراد إلى المحاباة وإيثار الأقارب، يعتبر هذا الاتجاه أن الفساد في جزء كبير منه هو شعور بالالتزام بمساعدة الأقارب والأصدقاء وأعضاء الفريق أو القبيلة. قبل أكثر من خمسة وعشرين قرن رأى أفلاطون أن بناء مجتمع المساواة يستلزم القضاء على الروابط الأسرية التي يتم على أساسها تفضيل البشر على بعضهم البعض، وفي العصر الحديث رأى ماكس فيبر أن أعظم إنجاز للبروتستانتية تمثل في تحطيم علاقات النسب (الأسرة الممتدة)، التي تتولد عنها ثقافة الاهتمام بالذات. يرى بانفيلد في دراسته لجنوب إيطاليا، أن الثقافة التي تغرس روابط أسرية قوية تضعف الولاء للمجتمع، وفي الأخير تؤدي النزعة العائلية اللاأخلاقية إلى ظهور الفساد وأسباب الانحراف والشمولية، تمثل المافيا في إيطاليا خير مثال على النزعة العائلية اللاأخلاقية. ويؤكد بانفيلد أن الفساد في جنوب إيطاليا والمجتمعات التقليدية المشابهة هو تعبير عن قوى مماثلة لتلك القوى الداعمة للمافيا. والنتائج التي خرج بها استقصاء القيم في العالم سنة 1990، ومجموعة من إحصاءات البنك الدولي التي تدور في نفس الموضوع، تفيد أن كل الأمم التي تحصل على درجات عليا فيما يتعلق بالروابط الأسرية القوية، تكون أميل إلى الفساد، الأمم الآسيوية احتلت رتب متقدمة مقارنة مع الأمم الإسكندنافية، مما يثبت أن هناك علاقة بين قوة النزعة العائلية والفساد.[1] وبما أن أغلب البلدان الأفريقية تصنف على أنها مجتمعات تقليدية، حيث يتم تقديس العلاقات الأسرية، وروابط الدم الأخرى، فإنها مجتمعات توجد فيها الأسس القاعدية المطلوبة لتفشي الفساد.

إلى جانب هذا هناك قيم وتقاليد تعرف بها المجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء، ترسخ من الايمان أن النجاح تتحكم فيه قوى خارجية، وأنه ليس ناتج عن استحقاق أو جهد يجب أن يبذله الشخص من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، قد يقدم الشخص القرابين إلى جهة ما تحظى بالقداسة طلبا لعونها في النجاح بالدراسة، أو الفوز في مباراة كرة قدم، وينعكس هذا في الحياة اليومية حيث نجد المواطن الأفريقي في الغالب يقدم الهدايا إلى موظفي الدوائر الحكومية، أو بعض أصحاب الحل والعقد، بغرض الحصول على خدمة هي من حقه في الأساس، الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد هوية الفساد في تلك المجتمعات.

"لقد كان أصحاب المناصب في المجتمعات التقليدية يتلقون الكثير من المكافآت في صورة هدايا مقابل خدمات أدوها، كما اعتاد الطموحون تقديم مصالحهم مشفوعة بتوصية من أصحاب النفوذ والسلطان في المجتمع.

[1] المرجع نفسه، ص ص. 227، 228، 229،

ويمكن القول بوجه عام أن تبادل الهدايا كان وفيرا وفاق حدود ما هو سائد في المجتمع الغربي المعاصر. وفي مقابل هذا نرى أن الطبيعة المجردة للعلاقات البيروقراطية غريبة على الأفريقي. ويزعم الراشون أنه ما دام هذا هو ما يفعله الجميع فإن أحدا لن يستمع إلى كلامهم إذا لم يسايروا الركب. ونجد الكثيرين من الأميين العاجزين عن فهم الصيغ المطبوعة يقدمون هدايا للموظف المختص التماسا لمساعدته ويملأ لهم البيانات بصورة صحيحة مفترضين أن هذا العمل خارج عن حدود واجباته."[1]

تؤدي الثقافة التي تزرع الفساد، في الأخير إلى استيعاب الفساد كأحد المكونات التي يعرف بها الشعب، مثلها مثل حب لعبة الكريكت الذي تعرف به الهند وباكستان، أو برودة الدم المعروفة على البريطانيين، ويصبح المواطن سعيد ولا يشعر بأي حرج في دفعه الرشوة، والموظف أو صاحب السلطة له نفس الشعور عند قبوله الرشوة، ويجد المصوغات الموضوعية والذاتية لتبرير هذا الفعل، هنا نكون قد بلغنا مرحلة يصبح فيها الفساد ثقافة.[2] الرجل الأفريقي إذا تعرض إلى وعكة صحية ودخل المستشفى، ثم تحسنت حاله على أيدي أحد الأطباء، فإنه في الغالب يأخذ هدية لهذا الطبيب –في شكل عقار أو منقول، أو حتى مال سائل، تعبيرا عن امتنانه، وعندها يأتي مصحوبا بزوجته وأقاربه، ويحاول قدر الإمكان نشر فكرة أن الأطباء أحسنوا إليه، ولم يقوموا بأداء واجبهم اتجاهه كمريض فقط. يكثر تقديم المشروبات، التبغ، الحيوانات، والأقمشة، كوسائل للتعبير على الامتنان في الثقافة التقليدية الأفريقية، وتدعيم العلاقات الشخصية مع من يحتلون وظائف في الدولة، ويتم استعمال هذه الطرق في التوظيف، والانتخابات، وإصدار الرخص، وحتى الصفقات، لهذا تعتبر هذه الثقافة من أهم الأسس المتفشية التي تدعم وجود الفساد، حيث الموظف يحصل على الامتنان والتقدير عندما يؤدي واجبه الذي يفرضه عليه القانون.[3]

يرى بعض الأكاديميين أن انتشار قيم العائلة داخل المجتمع يُقلل من درجة الثقة بين الأفراد، وهذا التقليل من الثقة ينتج عنه مستويات عالية من الفساد، هذا التوزيع غير العادل من السلطة يظهر داخل المجتمعات التي تسيطر عليها منظمات دينية قوية، حيث توجد الهرمية المطلقة، ويظهر هذا عند الكاثوليك والأرثوذكس الشرقيين والمسلمين. وقد اثبت "أسلانار-Uslaner، E M." أن العلاقة بين الثقة والفساد علاقة سلبية أي كلما زادت الثقة قل الفساد، وكلما قلت الثقة بين أفراد المجتمع زاد مستوى الفساد. أما تريزمان فيشير بوضوح إلى أن المجتمعات التي تنتشر فيها البروتستانتية هي المجتمعات الأقل فسادا، وهي نفس النتيجة

---

[1] لويد، ب. س. أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة: شوقي جلال. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم: 28، 1980)، ص. 245.

[2]-William L. Miller, Ase B. Grodeland, Tatyana Y. Koshechkina, **A Culture of Corruption Coping with Government in Post-Communist Europe** (Budapest: Central European University Press, 2001), p. 15.

[3]-N.G. Egbue, " Africa: Cultural Dimensions of Corruption and Possibilities for Change," **Journal of Socials Sciences**, N. 12(2), pp. 83-91.

التي وصل إليها "سيرا –Serra, D،" أي أن هناك علاقة إيجابية بين النسبة المئوية من البروتستانت داخل المجتمع ودرجة انتشار الفساد فيه. أما "ليبست ولينز- Lipset and Lenz،" فيريان أن هناك عاملين ثقافين يشرحان ارتباط الثقافة بالفساد هما: درجة سيطرة الذكورة على الشأن العام في المجتمع، ودرجة انتشار القيم العائلية. هناك علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين وانتشار الفساد. في مقارنة بين مؤشر انتشار الفساد (CPI)، و"مسح القيم العالمي -World Values Survey،" ظهر أن هناك علاقة سلبية بين نسبة مشاركة المرأة في مجالات العمل والمؤسسات السياسية، ودرجة انتشار الفساد في المجتمع.[1] أي كلما زاد تواجد المرأة في المؤسسات نقص معها حجم الفساد. هذه القيم التي تحدث عنها هؤلاء المفكرين تنتشر بقوة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، مما يعطي حسبهم دعما داخليا قويا للفساد، يظهر في بنية المجتمعات وفي تفكير الأفراد.

هناك مجموعة أخرى من القيم منتشرة في أفريقيا جنوب الصحراء، يعتقد أنها تخلق بيئة مساعدة على نمو الفساد وازدهاره، أو على الأقل هي تقلل من النظر إليه على أنه سلوك مشين، له أبعاد خطيرة على المجتمع، من هذه القيم:

-منطق المفاوضة، حيث يعتقد الأفارقة أن كل شيء قابل للتفاوض، حتى القواعد التي تنظم المجتمع يمكن التفاوض حولها، ومعروف أن الفساد هو في الحقيقة عملية تفاوض على مصلحة معينة. إن طبيعة التعدد في منظومات القيم والقوانين داخل المجتمعات الأفريقية تفرض التفاوض كحل، وأما على مستوى السلطة فإنها كثيرا ما تلجأ إلى تغيير الدساتير والقوانين والتفاوض حولها، مما يدفع إلى الاعتقاد أن ليس هناك شيء ثابت، أو قيم وقواعد راسخة، وبالتالي يعطي سهولة في التفاوض حول دفع رشوة، من أجل إلغاء أو تجميد قاعدة قانونية.

-منطق الوسيط، هذا كان معروفا في أفريقيا منذ القديم، حيث هناك دائما طرف ثالث ضامن أو مسهل لأي عملية تتم بين طرفين، أم الآن فإن هذا الوسيط في الحقيقة هو من يتفاوض على قيمة وكيفية أداء الرشوة بين الطرفين، أو في بعض الأحيان هو من يأخذها ومن كلا الجانبين، ويتم هذا خاصة في المستويات الكبيرة من الفساد حيث يحرج الأطراف في الدخول في عملية المساومة مباشرة، فيتم تفويض طرف ثالث.

-منطق ضرورة امتلاك شبكة دعم وتضامن، هذا أمر معروف ومنتشر في افريقيا، إذ رغم قوة العلاقات الأسرية التي تساعد أصلا على الفساد، فإن الأمر يتجاوز ذلك، إذ يلجأ الأفراد إلى بناء شبكات تضامن من الزملاء في الدراسة أو العمل أو الجهة، وتستمر العلاقة إلى ما بعد التقاعد، تسهم هذه الشبكات في دعم

---

[1]-Sheheryar Banuri Catherine Eckel, **Experiments in Culture and Corruption A Review** (The World Bank, Development Research Group Macroeconomics and Growth Team May 2012, Policy Research Working Paper 6064), pp. 09-10.

أفرادها بالطرق الفاسدة، من اجل تسهيل الإجراءات أو حتى الضغط من أجل الحصول على مناصب في السلطة.

-منطق التراكم والتوزيع، ينظر إلى من تولى منصب المسؤولية أنه يجب أن يرتقي اجتماعيا، ويظهر ذلك في المنزل الجيد، والسيارة الفارهة، والحلي الكثيرة للزوجة، وفي أي عمل أخر لزيادة تراكم الدخل لدى المسؤول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينتهي هذا التراكم بحتمية التوزيع، إذ يجب أن يلتزم بدعم الأقارب، والأصدقاء والجيران، وأبناء الجهة أو العرق. كل مسؤول يفعل عكس هذا يتعرض إلى ضغط اجتماعي رهيب، وينظر إليه على انه ساذج، وأناني ولا يريد النجاح لنفسه ولأبناء بلده، ولأقاربه.[1]

2. التعدد الاثني والصراع الاجتماعي وانتشار الفساد:

لقد نتج عن التقسيم المصطنع للقارة الأفريقية حالتين، كانتا فيما بعد الأساس لتفجر الصراعات العرقية داخل الدول. فمن ناحية جمعت الخريطة الاستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معاً، ولم يسبق لها التفاعل مع بعضها البعض في إطار واحد مثلما هو الحال في أنجولا على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى فصلت الحدود السياسية المصطنعة التواصل بين جماعات عرقية واحدة وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة. و ربما قصد الاستعمار ذلك (جمع شعوب مختلفة ثقافيا وعرقيا) عن عمد لكيلا تتحد ضده، ومن هنا حدثت تمزقات عميقة الجذور في أوصال الجماعات السكانية لإفريقيا.[2] وصول حالة الاختلاف بين العرقيات إلى حد التصادم كان سببه غير المباشر هو استئثار أحد العرقيات بالسلطة، واستعمال مقدرات الدولة لصالح العرقية التي يمثلونها، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق ممارسة الفساد. إن مجرد فقدان الدولة لحالة الاستقرار السياسي وتعرضها لخطر التمزق الداخلي، وتمزق المجتمع من الداخل إلى كيانات مختلفة ومتصارعة يؤدي إلى تفشي الفساد بين المؤسسات والأفراد، ويصبح كل طرف يسعى لخدمة الطائفة التي يمثلها بالوسائل الشرعية أو غير الشرعية.

---

[1]-Jean-Pierre Olivier de Sardan, **La Corruption en Afrique dans le Contexte de Crise**, papier présentée au Colloque Comportement des Ménages et des Acteurs Sociaux face à une Sévère Régression de leurs Revenus, Atelier Ménages et Crise, Marseille 24-25-26 Mars 1997, pp 5-6, 8-10.

[2]محمد عاشور مهدي، **الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996) ص. 52.

لقد اختار الزعيم الكونغولي الراحل باتريس لومومبا-Lumumba Patrice،* أن يسكن عند شخص من قبيلة غير قبيلته الأصلية، حتى يثبت أنه ليس قبليا، في عام 1965 كان يرى المناضلين الثوريين الكونغوليين أن:

"القبلي يعتقد بقدر أو آخر من الوعي أن رجال ونساء قبيلته وعشيرته أرقى من الآخرين، وبالتالي يتعين على الآخرين أن يخدموهم ويطيعوهم... تتبدى القبيلة في أشكال مختلفة، من بينها الأشكال الرئيسة التالية:

1-يغالي القبلي باستمرار في صفات وأفضال وأعمال رجال قبيلته وعشيرته الطيبة ويفاخر بها؛ وعلى العكس ينكر عيوبهم ويحاول التستر عليها باستمرار.

2-يمارس القبلي عادة الليبرالية والمحسوبية بالنسبة لأفراد قبيلته وعشيرته...وهو يتخذ عموما موقفا متعصبا إزاء أفراد القبائل والعشائر الأخرى...

3-يحاول القبلي منح كافة الامتيازات وإسناد كافة المناصب المسؤولة إلى أفراد قبيلته وعشيرته...

4-وعلى عكس ذلك، يحول القبلي إعفاء ذويه من واجباتهم والتزاماتهم، ومن كل عمل صعب ومن أخطر المهام وأكثرها مشقة وإذلالا...

5-ويزاول القبلي أيضا هذه المحسوبية في توزيع المزايا المادية والخدمات....

6-بل ويعتقد القبلي أحيانا أن من ليسوا من أفراد قبيلته وعشيرته أغنياء وسعداء إلى حد كبير جدا بحيث لا يستحقون مساعدته....

---

* -باتريس لومومبا (1925-1961) سياسي ومناضل كونغولي، ناضل في الحركة الوطنية الكونغولية، وكان يحظى بدعم جمال عبد الناصر ونهرو، عند الاستقلال عن بلجيكا سنة 1960 أصبح أول وزير أول لجمهورية الكونغو الديمقراطي لمدة 11 أسبوع فقط، بعدها قام الجيش بقيادة "مويز تشومبي – Moise Tshombe" بانقلاب ضد حكومته، وألقي القبض عليه وأعدم في 17 جانفي 1961، رفضت الحكومة الانقلابية السماح بتحقيق تقوده الأمم المتحدة حول ظروف اغتياله. تم تسمية جامعة باسمه في موسكو واعتبر بطل ذهب ضحية الكفاح ضد الاستعمار وحكم المرتزقة.

انظر: Alan Palmer, **Who's Who in World Politics from 1860 to the Present Day** (London: Routledge, 2005), p. 253.

حاول الانقلابيون القضاء أو القبض، على كامل أسرة الزعيم الكونغولي، لكن الضابط المصري الشهير سعد الدين الشاذلي، الذي كان في مهمة سلام أممية آنذاك، نجح في تهريبهم إلى القاهرة، حيث عاشوا واستقروا بها فيما بعد، حيث كانت زوجة باتريس لومومبا من جنسية مصرية.

انظر: سمير الجمل، **الكبرياء، أيام سعد الدين الشاذلي** (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، كتاب الجمهورية، نوفمبر 2012)، ص. 81.

للإشارة فقط فإن "مويز تشومبي" كان القائد الفعلي للفرقة التي أعدمت "لومومبا" وأتهم دوليا بذلك. وفي يونيو 1966 قامت مجموعة مجهولة باختطافه إلى الجزائر، وبقي في الإقامة الجبرية حتى مات سنة 1969.

7-ويتمادى البعض في القبيلة إلى حد الاعتراض على الزواج بين القبائل وإلى تفضيل الزواج بين البيض والسود عليه...

8-ويتمثل الشكل الأقصى على الصعيد السياسي في المطالبة بتأسيس جمهوريات ذات استقلال مزعوم، ولكن على أساس قبلي."[1]

إن الأشكال التي حددها الثوار الكونغوليين على أنها المحدد لسلوك الشخص القبلي هي بيئة مثالية لنمو الفساد، ومنه تظهر خطورة وجود بيئة قبلية أو عشائرية في دولة ما، إذ تدفع هذه البيئة أفرادها إلى تبني الفساد كأسلوب للوصول إلى الرفاه الاقتصادي، والمكانة الاجتماعية، ليس للفرد فحسب بل كل عشيرته أو جهته أو قبيلته.

يبلغ التعدد الاثني في بعض البلدان درجات يصبح معها في حالات معينة مهدد لوجود الدولة، وهو الأمر الذي حدث في كثير من الدول الأفريقية، منها السودان، كوت ديفوار، ورووندا. إذ كثيرا ما دخلت الإثنيات المكونة لتلك البلدان في صراع مرير ما بينها، وفي الأغلب كان الصراع من أجل الموارد النادرة، أو من أجل السلطة التي تسمح فيما بعد السيطرة على موارد الدولة، إن مارست الفساد من اختلاس وتحويل أموال، وتوظيف أبناء العشيرة والقبيلة هو في مثل هذه الظروف فضيلة تحسب لمن يقوم بها، وليس جريمة يعاقب عليها القانون، إن أكبر أشكال الفساد التي يسببها التعدد الاثني والتي تظهر بصورة فاضحة، وهو الفساد الانتخابي، والتوظيف والترقيات في المناصب العليا، وخاصة في مؤسسة الجيش. حيث يسعى كل مسؤول كبير إلى إحاطة نفسه بمن يضمن ولائهم بغض النظر عن كفاءتهم. إن النخب الحاكمة عادة ما تستعمل المشاعر الإثنية والقبلية والعشائرية للوصول إلى غاياتها ومصالحها الخاصة، حسب تعبير فرانز فانون-Frantz Fanon: **" نحن الآن نشهد صعود ديكتاتورية قبلية بدلا من الديكتاتورية البورجوازية، فالوزراء وأعضاء الحكومة والسفراء والمحافظون يتم اختيارهم من نفس الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها الزعيم، وأحيانا من أفراد عائلته المباشرة، وعملية حصر السلطة المركزية في قبيلة واحدة تشجع بالتأكيد على انتشار الأيديولوجيات الانفصالية، وهذه التوجهات اللامركزية تقوى وتنتصر حتى تتفتت الدولة إلى جزئيات صغيرة."**[2]

يظهر الشكل التالي حجم التعددية الإثنية التي يتميز بها المجتمع الكيني، في الظروف العادية كان سيعتبر هذا غنا للمجتمع، إذ إن المشكلة ليست في التعددية العرقية أو الدينية أو الثقافية، لكن في استعمال

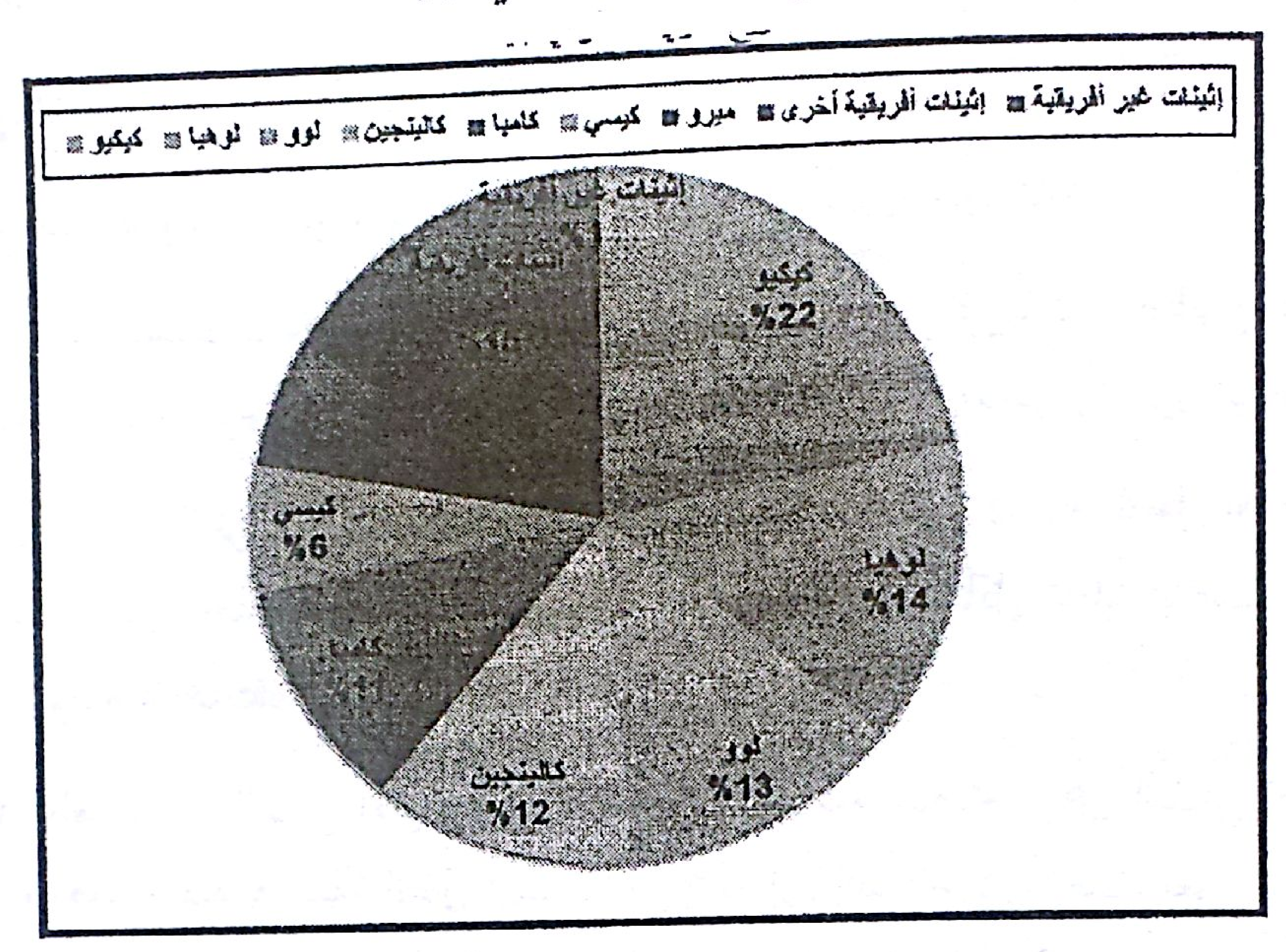
---

[1] جان فرانسوا بايار. سياسة ملء البطون، سوسيولوجية الدولة الأفريقية، ترجمة: حليم طوسون. (القاهرة: دار العالم الثالث، 1992)، ص ص. 62-63.

[2] حسين م. آدم، الصراعات القبلية والتحول الديمقراطي في الصومال، ترجمة: نهاد جوهر، في أكوديبا نولي (محرر)، الحكم والسياسة في أفريقيا، الجزء الثاني، ترجمة مجموعة من الباحثين، مراجعة وتقديم إبراهيم نصر الدين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص ص. 632-33.

هذه التعددية من طرف اللاعبين في المجال السياسي. التنوع الاثني الكبير في كينيا، كثيرا ما سبب مشاكل عميقة للنظام السياسي وللمجتمع، وخاصة في الفترات الانتخابية، إذ كثيرا ما يقوم الأحزاب السياسية بترجمة التعددية الإثنية الموجودة، ولذلك تصبح الخسارة أو الفوز، حالة تمس الجماعة أو العرقية، وليس الحزب السياسي فقط، كما هو الأمر في العملية الديمقراطية.

التوزيع العرقي للسكان في كينيا.[1]



حسب بعض الملاحظين يلعب الانقسام الاجتماعي دورا هاما في تشجيع الفساد، والانقسام الاجتماعي هنا، هو مصطلح مستورد من حقول معرفية خارج العلوم الاجتماعية، فهو يشير في الجيولوجيا إلى شكل الانقسام والانكسار الذي يحدث في الصخور والمواد المعدنية، وفق خطوط انقسام موجودة في بنية المادة، أي أن الكسر يتبع خطوطا معينة موجودة سلفا في تكوين المادة. ويشير الانقسام في العلوم الطبية إلى ذلك الانكسار الذي يحدث داخل الخلايا. أما في علم النفس فإنه يشير إلى ازدواجية التصرفات أي إلى ما يسمى بانفصام الشخصية. انتقل استخدامه إلى ميدان علم الاجتماع السياسي، ليشير إلى الانقسام الذي يحدث في البناء الاجتماعي والسياسي، عبر الخطوط الإثنية والإيديولوجية الموجودة داخل المجتمع، وأحيانا يستعمل للإشارة إلى عدم الاتفاق حول مسألة سياسية أو اجتماعية يدور حولها الخلاف أو الصراع بين أطياف المجتمع. وقد يستند الانقسام إلى خطوط أخرى اقتصادية ومهنية ولغوية وطبقية، لكن التأثير الأكبر في

---

[1]- الشكل البياني من إعداد الباحث بناء على البيانات والأرقام الواردة في الكتاب أدناه:
Timothy L. Gall and Jeneen M. Hobby, (eds.), **Worldmark Encyclopedia of the Nations**, Twelfth Edition (London: Thomson Gale, 2007), p. 345.

المجال السياسي يكون للانقسامات التي تستند إلى الخطوط الإثنية.[1] ويصبح هذا الانقسام مدعم ومنتج للفساد في المجتمع.

إن التأثير الكبير للانقسام الاجتماعي في أفريقيا، يكمن في أن له ثلاث أبعاد، تجعله يكون مختلف عن الانقسامات الانتخابية أو غيرها من الانقسامات الموجودة عادة في كل البلدان المتقدمة منها أو المتخلفة، حيث يتميز بأنه:

- انقسام بنيوي ممتد عبر الزمان والمكان في المجتمع،
- الجماعات المنقسمة لها وعي بخصوصيتها وقيمها المختلفة عن الآخر الشريك في الوطن،
- الجماعات المنقسمة تتحرك داخل نسق تنظيمي يعبر عنها وحدها دون غيرها ممن يختلفون عنها قيميا، حيث تنشأ كل مجموعة مؤسسات وجماعات ضغط، سلمية وغير سلمية في بعض الأحيان تعمل لحساب الجماعة.[2]

إن المجتمعات المركبة بهذه الطريقة هي في الغالب مجتمعات تشجع الفساد، أو تمارسه بالفعل إذ الموظف لا يفكر بمنطق الدولة بل بمنطق الجماعة التي ينتمي إليها، وفي حالة وقوعه في مشاكل تتعلق بالفساد فإن الطائفة أو الإثنية، موجودة ومؤهلة لحمايته.

تعاني العديد من البلدان الأفريقية من انقسامات اجتماعية متأصلة، وهي البلدان الأكثر عرضة إلى الفساد مقارنة بغيرها، خاصة في حالة انتقال السلطة من إثنية إلى إثنية أخرى، حيث تعمد الإثنية القادمة إلى السلطة حديثا إلى نهب منظم لموارد الدولة، تعويضا عن سنوات الإبعاد. وكثيرا ما تغدق السلطة الحاكمة بالعطايا والمناصب وغير ذلك، على أبناء جماعاتها الإثنية على حساب الجماعات الأخرى، مثل هذه السلوكيات طبقت في ليبيريا في عهد صمويل دوو-Samuel Doe، وفي الكونغو الديمقراطي في عهد موبوتو سيسي سيكو-Mobutu Sissi Siko.[3] إضافة إلى ذلك فإن الانقسام الاجتماعي الاثني غالبا ما يؤدي إلى تفجر الحروب في البلدان الأفريقية، وتكون الجو المناسب الذي يسيطر فيه الفساد والنهب المنظم لثروات البلاد، تعرضت الكونغو الديمقراطي إلى عمليات نهب واسعة منذ العام 1996، وتم تشكيل لجنة أممية للتحقيق في

---

[1]-Floya Anthias, "The Concept of Social Division and Theorizing Social Stratification: Looking at Ethnicity and Class," **Sociology**, Vol. 35, No. 4, Year 2001, pp. 835-854.

[2]-*Hanspeter Kriesi, " The transformation of cleavage politics The 1997 Stein Rokkan lecture", European Journal of Political Research, Vol. 33, No. 2, March 1998, pp. 165-185.*

[3]أيمن السيد شبانة، "الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص. التداعيات.. سبل المواجهة،" **قراءات أفريقية**، ع. 06، سبتمبر 2010، ص ص. 95-103.

ذلك، لكن اللجنة كشفت عن تورط عدد غير قليل من الحكومات الغربية في نهب واختلاس ثروات الكونغو ولم يتم معاقبة أحد على ذلك.[1]

وفي ظل هذه الانقسامات العرقية أو الإثنية الحادة داخل المجتمع، تبقى الدول عرضة لعمليات نهب منظم، ومقنن من أبناء البلد المختلفين عرقيا أو دينيا أو جهويا أو سياسيا، ومن الخارج الذي يحث على الموارد بأقل تكلفة ممكنة.

تحفز الأوضاع الاجتماعية السائدة في أفريقيا، أصحاب المناصب العليا إلى ممارسة الفساد، بل وفي بعض المرات تفرض عليهم ممارسة الفساد، ليس لصالح أنفسهم فقط، بل بالأساس لصالح مجموعاتهم العرقية، والعشيرة والأقارب الذين ينظرون إليهم باعتبارهم ملزمين بانتشالهم من الفقر، باستعمال موارد الدولة التي حسب رأيهم يجب أن تنفق كما يشاء المسؤول، وليس كما تقتضيه المصلحة العامة، من الأمثلة على ذلك ما حدث لأحد المسؤولين النيجيريين: **"عين أحد المثقفين النيجيريين وزيرا للتعليم، في أواخر الستينيات، فأتاه الأهل والأصدقاء طالبين منه العون والمساعدة في مصالح خاصة بهم، إلا انه أبى في البداية وأصر على تطبيق القوانين المعمول بها، فما كان من أهله وعشيرته إلا أن أعلنوا استياءهم وتبرأهم منه، وهو الأمر الذي دفع به في النهاية لأن يذعن لمطالبهم، وعندما اكتشف أمره وقدم للمحاكمة بتهمة الفساد أكد أنه ليس فاسدا بطبيعته ولكن الظروف المحيطة به هي التي دفعته للفساد."**[2]

كما وتساهم الأقليات والعرقيات الوافدة إلى أفريقيا في انتشار الفساد، وهذا خاصة في شرق أفريقيا حيث تقوم الأقليات الأسيوية بدفع رشاوي للمسؤولين السياسيين في تلك البلدان من أجل حماية مصالحها الاقتصادية، حيث لها وضعية المسيطر على النشاط الاقتصادي وخاصة التجاري في بلدان المنطقة، ولتحمي نفسها من الغضب المحلي الصادر من السكان، أو القوانين المعيقة التي قد تصدر عن الحكومات، تقوم هذه الأقليات بالارتباط بعلاقات فساد مع كبار المسؤولين السياسيين.[3]

خاتمة:

تتعدد الأسباب أو المصادر العميقة للفساد في أفريقيا جنوب الصحراء، من مصادر سياسية اقتصادية، والى جانب المصادر الاجتماعية والثقافية، التي تمت الإشارة اليها، ولكن يبقى المنبع الأساس العلامة الواضحة، تكمن في فشل النخبة الحاكمة في بناء الدولة الوطنية، والتي تمكن عبرها الفساد من التغلغل في النسيج السياسي والاجتماعي والثقافي الأفريقي، حيث كان في البداية أحد المتغيرات المتحكمة في فشل بناء

---

[1] المرجع نفسه، ص. 100.
[2] حمدي عبد الرحمن، **الفساد السياسي في أفريقيا**، (القاهرة: دار القارئ، 1993)، ص. 48.
[3] المكان نفسه.

الدولة الوطنية إلى جانب متغيرات أخرى، لكن الآن أصبح الفساد العائق الأول الذي يقف في وجه تحول الدولة، من دولة عصبة أو مجموعة أو طائفة معينة، إلى دولة للجميع يشكلها كل مواطنيها، الى جانب مجموعة المصادر هذه، تبقى هناك بعض الاسبات الفرعية التي يقتات منها الفساد، لكن أساسا المصدر الأول والأساسي هو انحراف النخبة السياسية والإدارية عن مهامها الوطنية، والفشل في تأسيس علاقات واضحة وصحية بين القوى الحية في المجتمع، وخاصة علاقة المدني بالعسكري، حيث تذبذب هذه العلاقة واضطرابها يعتبر من أهم المنابع التي يتغذى منها الفساد، ولان هذه النخبة الحاكمة في الأخير هي التي تصوغ النموذج الثقافي والاجتماعي للبلد، فهي من تدعم قيم ثقافية واجتماعية معينة على حساب قيم أخرى، وهي التي بإمكانها تحطيم القيم السائدة أو المنتشرة واستبدالها بقيم جديدة عبر المؤسسات التي تحوزها الدولة، وشرعية القهر المادي والمعنوي التي تمتلكها، ويتجسد ذلك عبر المدرسة أو المسجد أو الكنسية أو الاعلام،

المراجع:

1. أيمن السيد شبانة، "الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص. التداعيات.. سبل المواجهة،" **قراءات أفريقية**، ع. 06، سبتمبر 2010، ص ص. 95-103.

2. جان فرانسوا بايار. **سياسة ملء البطون، سوسيولوجية الدولة الأفريقية**، ترجمة: حليم طوسون. القاهرة: دار العالم الثالث، 1992.

3. حسين م. آدم، الصراعات القبلية والتحول الديمقراطي في الصومال، ترجمة: نهاد جوهر، في أكوديبا نولي (محرر)، **الحكم والسياسة في أفريقيا، الجزء الثاني**، ترجمة مجموعة من الباحثين، مراجعة وتقديم إبراهيم نصر الدين. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

4. حمدي عبد الرحمن، **الفساد السياسي في أفريقيا**، القاهرة: دار القارئ، 1993، ص. 48.

5. دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: منير السعيداني، مراجعة: الطاهر لبيب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مارس 2007.

6. سمير الجمل، **الكبرياء، أيام سعد الدين الشاذلي**. القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، كتاب الجمهورية، نوفمبر 2012.

7. سيمور مارتن ليبسيت وجابريل سلمان لينز، "الفساد والثقافة والأسواق،" في لورانس هاريزون وصامويل هانتجتون (محررين)، **الثقافات وقيم التقدم**، ترجمة شوقي جلال. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط. 2، 2009.

8. لويد، ب. س. **أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**، ترجمة: شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم: 28، 1980.

9. مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة**، ترجمة عبد الصبور شاهين. دمشق: دار الفكر ط. الرابعة، 2000.

10. محمد عاشور مهدي، **الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا**. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

11. Alan Palmer, **Who's Who in World Politics from 1860 to the Present Day** .London: Routledge, 2005.

12. Daniel Treisman، "The Causes of Corruption: A Cross-National Study،" **Journal of Public Economics,** No. 76, Year 2000, pp. 399-457.

13. Floya Anthias, "The Concept of Social Division and Theorizing Social Stratification: Looking at Ethnicity and Class," **Sociology**, Vol. 35, No. 4, Year 2001, pp. 835-854.

14. Hanspeter Kriesi, " The transformation of cleavage politics The 1997 Stein Rokkan lecture", European Journal of Political Research, Vol. 33, No. 2, March 1998, pp. 165-185

15. Jean-Pierre Olivier de Sardan, **La Corruption en Afrique dans le Contexte de Crise**, papier présentée au Colloque Comportement des Ménages et des Acteurs Sociaux face à une Sévère Régression de leurs Revenus, Atelier Ménages et Crise, Marseille 24-25-26 Mars 1997.

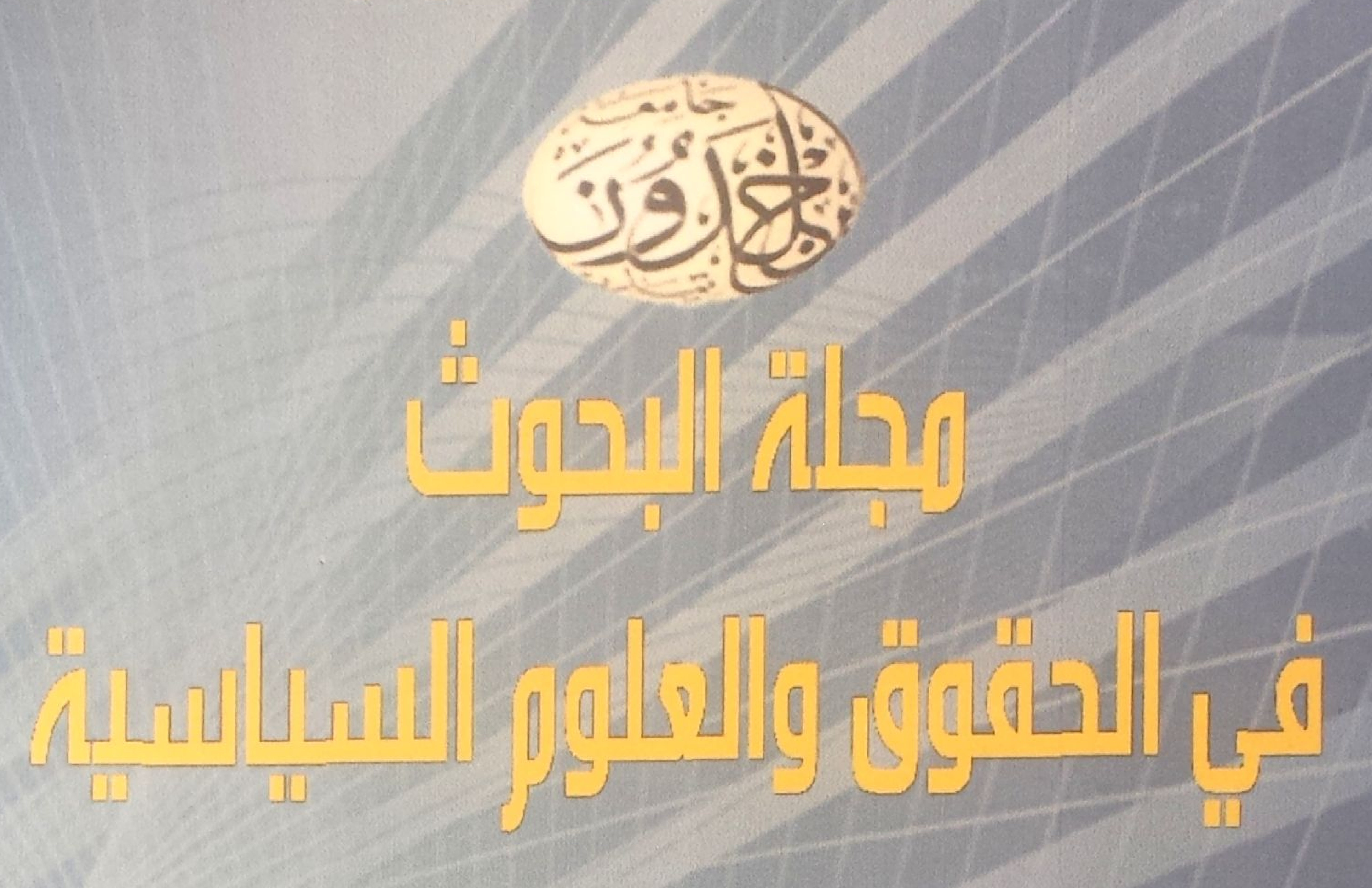
16. N.G. Egbue, " Africa: Cultural Dimensions of Corruption and Possibilities for Change," **Journal of Socials Sciences,** N. 12(2), pp. 83-91.

17. Sheheryar Banuri Catherine Eckel, **Experiments in Culture and Corruption A Review.** The World Bank, Development Research Group Macroeconomics and Growth Team May 2012, Policy Research Working Paper 6064.

18. Timothy L. Gall and Jeneen M. Hobby, (eds.), **Worldmark Encyclopedia of the Nations,** Twelfth Edition .London: Thomson Gale, 2007.

19. William L. Miller, Ase B. Grodeland, Tatyana Y. Koshechkina, **A Culture of Corruption Coping with Government in Post-Communist Europe.** Budapest: Central European University Press, 2001.

جامعة ابن خلدون تيارت
كلية الحقوق والعلوم السياسية



مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية

دورية متخصصة ومحكمة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية

العدد 02
أكتوبر 2015

ISSN: 2437 - 0444